٥ الوصية

تول محمد محمود الوزارة بعد النحاس .

وضمت الوزارة إسماعيل صدقى ، وعبد الفتاح يحيى ، وأحمد خشبة ، ومحمد حلمى عيسى ، وأحمد لطفى السيد ، وحسن صبرى ، وحسين سرى ، ومراد وهبه ، وأحمد كامل ، ومحمد حسين هيكل ، ورشوان محفوظ ، والشيخ مصطفى عبد الرازق . . وهى الأسماء التى قرأها السفير البريطانى ثم اتهم الملك - على إثر قراءتها بالجنون . . !

. . ومع أن السفير البريطانى كان يرى ضرورة استمرار الوزارة الوفدية . . فإننا نجد أن وزارة محمد محمود بقيت فى الحكم فترة طويلة فى عمر الوزارات المصرية . . عاشت الوزارة ٢٠ شهراً . . !

* * *

كان الإنجليز يرون أن محمد محمود باشا هو أحد رجالهم فى مصر .

وفى الوثائق السرية تقارير كاملة عن كل السياسيين والمسئولين والشخصيات المصرية اللامعة . وهذه التقارير بعث بها المقيم البريطانى والمندوب السامى ثم السفير البريطانى فى مصر .

وفى هذه التقارير قصة حياة كل مسئول .

والتقرير الذى بعث به لامبسون إلى لندن عن محمد محمود يقول :

نجل محمود سليمان باشا ، أحد « أعيان » أسيوط الأغنياء والبارزين . . نائب رئيس

المجلس التشريعي وصديق شخصي للورد كرومر .

يقال إن والد جده كان زنجياً تزوج من الوريثة اليتيمة لعائلة سليم .

تعلم فى كلية باليول « أكسفورد » حيث جاء ترتيبه الثانى فى قسم التاريخ (فقد المركز الأول بفارق ضئيل) .

المفتش السابق للمالية والداخلية ، صنيعة ماتشل وسكرتيره الخاص .

سياسيًّا يميل إلى أن يصبح مناهضاً للبريطانيين كلما زاد اقتراباً من معسكر الوفد ، لكنه يظل ودياً على المستوى الشخصى .

يعرف الملك طموحه ولذلك استبقاه للاستفادة منه فى حالة وقوع انقلاب .

ينفر من التورط فى سياسة مناهضة لبريطانيا .

مؤثر وذكى ونشيط ، ومتعسف ، عاطفى ، قلق ، متقلب ، غيور ، ساذج ، مصاب بخيبة أمل ، ومقبول على وجه العموم .

شديد الاستجابة للمسة الشخصية ، والصداقة ، والتملق ، والنصيحة القوية ، وسريع بنفس القدر فى المهاجمة تجاه أى وقاحة أو استخفاف متخيل .

* * *

فى الفترة الأخيرة من عمر وزارة محمد محمود بدأت طبول الحرب تدق فى أوربا .

والمعاهدة تنص على أنه فى حالة الحرب أو خطر الحرب ، أو قيام حالة دولية مفاجئة تلتزم مصر بأن تقدم جميع التسهيلات والمساعدات للقوات البريطانية .

ويكون لبريطانيا – بنص المادة السابعة من المعاهدة – استخدام موانى مصر ، ومطاراتها ، وطرق المواصلات ، وإعلان الأحكام العرفية ، وفرض الرقابة على الأنباء ، ووسائل المواصلات السلكية واللاسلكية والتليفونية .

فالمعاهدة تعنى أنه فى حالة الحرب لا تبقى للاستقلال حتى مظاهره !

وبدأ المصريون يناقشون دور بلادهم فى الحرب .

وفى سبتمبر سنة ١٩٣٨ ارتفعت الأصوات المصرية تنادى بحياد مصر فى أثناء الحرب .

ويصاب السير مايلز لامبسون السفير البريطانى بالفزع من هذه الدعوة .

وتتابع برقيات السفير إلى لندن عن آثار البذرة الشريرة التى ألقيت فى سبتمبر ، يقصد بذلك فكرة الحياد .

ويبرق إلى حكومته يوم ٢٠ ديسمبر .

« بدأت تظهر تصريحات فى الصحف مؤداها أن محمد محمود باشا رئيس الوزراء سينتهز

فرصة زيارته التى رددتها الإشاعات إلى لندن لحضور مؤتمر فلسطين ، للمفاوضة مع الحكومة البريطانية حول تعديل المادة ٧ من المعاهدة ، وشعور الخوف بأن مصر قد تجر إلى حرب لا تخصها ، أصبح سائداً أكثر من ذى قبل فى ضوء الموقف المكفهر فى أوربا كرد فعل للإجراءات المعادية لليهود التى اتخذتها ألمانيا .

وقد وضع صدقى باشا الجرس فى رقبة القط حين أعلن تأييده لتقييد التزامات مصر فى خوض الحرب وتأييده للتخلى عن مشروع ثكنات القناة .

واقترح أن يقتصر الأمر على انسحاب القوات البريطانية من ثكنات قصر النيل إلى ضاحية العباسية حيث تقع فعلا معظم الثكنات بالقاهرة .

وكان موقف رئيس الوزراء فى رده على خطاب صدقى باشا سليماً حين أعلن تمسكه باحترام التزامات المعاهدة ، ولكنه استخدم لغة من شأنها الإيحاء بأنه لا يستبعد التفاوض حول إدخال تعديل على تلك الالتزامات .

ويتوجه لامبسون للقاء صديقه محمد محمود قائلا :

– تقول الأخبار الصحفية إنك تفكر فى أثناء زيارتك للندن فى اقتراح تعديل للمادة ٧ من المعاهدة .

ويضيف لامبسون متظاهراً بقلة الاكتراث .

– إنى لا أولى أى اهتمام لتلك الإشاعات . ومن الواضح أن الحكومة البريطانية لن توافق على أى تعديل فى التزامات مصر بموجب المعاهدة .

ولا يملك محمد محمود باشا إلا أن ينفى دقة أخبار السفير ، ويقول إنه حتى لم يطلع على ما نشر .

ويكتب لامبسون للندن ذلك كله ويعلق عليه قائلا :

« من حسن حظنا أنّ سياسياً غير محبوب مثل صدقى باشا هو الذى أخرج هذه المسألة إلى النور ، فإن موقعه من الأحزاب كفيل بأن يطرحها فى ضوء غير محبب لمعظم المصريين »

ويهتم لامبسون بمعرفة موقف الوفد ويبرق به :

«كان رد فعل الوفد مرضياً جداً ، فقد انتقدت الصحافة الوفدية أقوال صدقى باشا . وقالت إن مصر ينبغى أن تقف بجانب بريطانيا العظمى بما يتفق والمصالح المصرية والتزامات المعاهدة » .

ويقف الدكتور أحمد ماهر باشا وحده فى مجلس النواب ضد دعوة الحياد .

إنه يتوجه معارضاً لصدقى باشا ، ويسهب فى الحديث عن احترام المعاهدة ومزاياها .

ويزوره السير والتر سمارت السكرتير الشرقى للسفارة مستفسراً عن رأيه فيقول له أحمد ماهر : – إن فكرة حياد مصر قائمة على فهم خاطئ للمزايا المتبادلة للالتزامات التى تفرضها المعاهدة وقت الحرب .

ويقول له الدكتور أحمد ماهر « لا يؤيد حياد مصر سوى قلة من الحزبيين فى البلاد » .

ولا يجد لامبسون فى موقف أحمد ماهر اقتناعاً بأهمية التحالف مع بريطانيا بل يقول لوزير خارجيته فى لندن :

« هذه اللهجة السياسية المسئولة ، وهذا الموقف من جانب الدكتور أحمد ماهر يرجع إلى توقعه إسناد رئاسة الوزارة إليه فى المستقبل . وإن كان هذا الخط يتوافق بشكل عام مع الخط الذى سلكه منذ توقيع المعاهدة » .

ومع ذلك تبقى الشكوك محلقة فى رأس السفير . . ويعبر عنها فى برقياته :

« إن هناك شعوراً أصيلا من عدم الرضا يساور المصريين فيما يتعلق بالتزامات مصر فى أثناء الحرب . وموقف القصر غامض والمؤثرات القوية فيه ، قومية كانت أو أجنبية ، تصور أمام الملك الخطر الناجم عن التزامات مصر بموجب المعاهدة .

وهناك خشية أن يكون العملاء الإيطاليون – الألمان – يؤثرون بشكل قاطع على الملك فاروق ، فى القصر ، وفى الدوائر المحيطة به ، وبالطريقة التى يرغبها محور روما – برلين أى فى اتجاه حياد مصر فى حالة الحرب .

والدعاية الألمانية والإيطالية تواصل عملها لتثير فى المصريين كبارهم وصغارهم الشعور بأن عليهم أن يتجنبوا أن تنساق أقدامهم إلى حروب تخص بريطانيا ولا تمت ، من قريب أو بعيد ، للمصالح المصرية .

ويعتمد تقدم هذه الفكرة إلى حد كبير على مدى قدرتنا على استعادة مركزنا السابق وقوتنا الماضية فى الشرقين : الأوسط والأدنى .

وإذا فهمت مصر أن بريطانيا العظمى لديها من القوة ما يكفى للدفاع عنها ضد أى عمل تخريبى عسكرى أو جوى ، فسيقل الحديث عن حياد مصر .

ولكن إذا لم يتسن خلق هذا الشعور عن طريق حجم تسليحنا واستعادة صداقة العالم العربى المجاور حينئذ يصبح محتملا أن تؤمن مصر لنفسها – منا – تقييداً لالتزاماتها وقت الحرب . . تلك الالتزامات الواردة فى المعاهدة .

الدعاية الإيطالية – الألمانية واسعة النطاق .

وأحد مجالاتها المفضلة يتم بين الطبقة الأرستقراطية أى البلاط الملكى ومن لف لفه من

أتراك ومصريين يميلون إلى الأتراك .

فى هذا يجد مسئولو الدعاية ، الإيطالية – الألمانية أذناً صاغية ومتعاطفة أكثر مما يجدون لدى الدوائر البورجوازية والشعبية التى لا تزال – وتحت ظل قيادة الوفد – تكنُّ عداء لإيطاليا .

كل هذه الدعاية مستمرة ومتنوعة من حيث مصادرها ، إلا أنها ترمى إلى هدف واحد وهو تخريب مركز إنجلترا فى مصر والشرقين : الأدنى والأوسط ، لمصلحة محور روما – برلين .

وسيضعف مركزنا كلما حدث تضارب فى المصالح بين بريطانيا والعالم المصرى – العربى .

وإذا كانت هناك إجراءات فعالة تم – أو يتم – اتخاذها لمواجهة هذه الحملة الخطرة فإن السبيل الفعال الوحيد للتعامل معها هو تسوية هذا التضارب فى المصالح مع حلفائنا وأصدقائنا المصريين ، والعرب ، وتعزيز قواتنا المسلحة ، بالقدر الذى يبين للعدو والصديق ، على السواء أن قوتنا أمر لا جدال فيه . وأنها كافية لأن تحافظ على مواقعنا فى شرقى البحر المتوسط .

ويبدأ عام ١٩٣٩ والموقف الدولى يزداد سوءاً . .

ويستمر محمد محمود فى الحكم . .

ولكنه يصاب بالمرض . .

وفى ١٧ يوليو ٣٩ يكتب ما يلز لامبسون إلى الفيكونت هاليفاكس وزير الخارجية قائلا : أصيب محمد محمود بإجهاد حاد ومشكلات قلبية .

وخلال الشهر الأخير عجز عن العمل أغلب الوقت . وحالته تجعل من المستحيل بالنسبة له أن يصرف الأمور الخطيرة . .

وأخيراً ، أجبرته صحته السيئة على تقديم استقالته إلى الملك فاروق فى السادس من يوليو . لكن جلالته رفض قبولها واقترح عليه ، كما أبلغنى دولته ، أن يوكل المزيد من عمله إلى زملائه الوزراء .

وسحب محمود باشا استقالته ، لكنه ليس فى حالة صحية مناسبة لتحمل كامل عبء شئون الدولة .

وهو ، كما أخبرنى بنفسه متلهف جداً على تعيين أمين عثمان باشا مساعداً لرئيس الوزراء .

وفى هذه الحالة سيريح أمين باشا رئيس الوزراء من ثقل العمل اليومى وقد ينتهى إلى أن يقوم ، بتسيير عمل الحكومة اليومى .

لكن الملك فاروق ، لسوء الحظ ، يملك نفوراً عنيفاً لأمين عثمان باشا .

وعندما قابلت رئيس الوزراء لآخر مرة لتناول الشاى فى منزلى فى السابع من يوليو بدا

متمسكا بأمل غامض فى إمكان التغلب على معارضة الملك .

ومن المأمول فيه أن يكون ذلك ممكناً . لكن ما أعلمه عن العاهل الشاب أنه ورث الكثير من الأحقاد وأوجه الميل والنفور . غير العاقلة عن والده .

وفتح الاعتقاد العام بأن محمود باشا لا يستطيع الاستمرار فى منصبه ، الباب واسعاً للتخمينات والدسائس حول خلفه .

ويعرض السفير البريطانى على حكومته أسماء المرشحين الخمسة ليخلفوا أحمد ماهر .

١ – حتى وقت قريب كان الدكتور أحمد ماهر باشا هو الأثير ، لأن محمود باشا يؤيده بشدة وقبل الملك فاروق الفكرة أخيراً . حتى يتجنب ، أية صعوبات دستورية .

ولسوء الحظ . فإن نزوع الباشا إلى المقامرة والعديد من العمليات المالية الحكومية خلال العام الماضى بدأت تحفز الشكوك فى ذهن الجمهور عما إذا كان الباشا . مثل الآخرين . استسلم لتأثيرات الفساد فى السياسة المصرية .

وبذل الوفد . الذى يحتقر أحمد ماهر باشا لانفصاله عنهم . أقصى جهده لتقوية الشبهات فى ذهن الجمهور .

ويتردد . أن موقف الملك فاروق تجاه الباشا تأثر وأن جلالته سيكون معارضاً فى قبول توليه رئاسة الوزراء .

٢ – وطبقاً لذلك فإن التوقع العام هو أن على ماهر باشا سيكون الرجل الذى يقع عليه اختيار السراى ليخلف محمود باشا .

ولم يستعد على ماهر باشا بعد تأثيره السابق على الملك فاروق .

ومن المحتمل أن ينظر الملك باتزان إلى خروجه من السراى . وانتقاله إلى رئاسة المجلس . وربما لا يبقى لفترة طويلة .

وتدور الشائعات أيضاً حول ميل جلالته إلى حكومة تمثل مختلف الأحزاب . بما فى ذلك الوفد . مع استبعاد النحاس باشا ومكرم باشا . لأنه على غير وفاق معهم .

ويبدو أن على ماهر باشا يجاهد ليضم إلى الوزارة الجديدة كل الأحزاب وبعض الوفديين ويبدو مؤكداً أن النحاس باشا فى مزاجه الحالى لن يعرض أية مشاركة وفدية فى الحكومة .

أما ما له أهمية عملية . فهو موقف الحزب السعدى فى حالة تعيين على ماهر باشا رئيساً للوزراء .

وبالنسبة لأحمد ماهر باشا ، فالرأى منقسم فيما إذا كان يقبل أم يرفض العمل تحت رئاسة أخيه .

والفكرة السائدة هى أنه لن يفعل (وهذا رأيى الشخصى) وأنه يفضل انسحاباً مشرفاً من الوزارة إلى رئاسة مجلس النواب ، وقد شغلها من قبل .

وقد تعرقل المعارضة من جانب كل من الدكتور أحمد ماهر والنقراشى باشا بصورة خطيرة احتمالات قيام على ماهر باشا فى تشكيل الوزارة .

لكن فى المقام الأخير ، يبدو البرلمان الحالى المزدحم خاضعاً بما يكفى لقبول أى رئيس وزراء تقترحه السراى تحت تهديد الحل إذا لزم الأمر .

٣ ، ٤ – إذا ثبت أن صعوبات تعيين على ماهر أو أحمد ماهر لرئاسة الوزراء بالغة ، فقد أشير إلى أن السراى قد تستقر على رئيس وزراء ألعوبة مثل عبد الفتاح يحيى باشا أو محمد محمود خليل بك .

ومن زاوية الكفاءة ، وخصوصاً فى اتخاذ استعدادات الحرب ، سيكون ذلك أقل الحلول ملاءمة .

وبالمناسبة ، فإن من المثير للاهتمام أن صحة كل هؤلاء المرشحين الأربعة سيئة .

٥ – ترددت شائعات حول تولى حسين سرى باشا رئاسة الوزراء ، لإحلال نظام شبه عسكرى ، لكن هذا التقرير يفتقر إلى التأكيد .

وبوصفه فى حكم خال الملكة فريدة وباتصالاته المستمرة مع الملك فاروق ، يظل فى حدود الإمكان على الأقل .

وقد تكون هناك اختيارات أسوأ من زاوية الكفاءة ، برغم أنه سيكون بالتأكيد مرهقا فى التعامل معه .

أما موقف الوفد فيتسم بالتعنت .

وهم يعتبرون ، عن حق ، أن اختفاء محمود باشا هو الخطوة الأولى فى التدهور الأساسى للنظام .

ومن المحتمل أن يحافظ الوفد على مطلبه فى وزارة محايدة لإجراء انتخابات جديدة أوسع ، يأملون أن تعيد الوفد إلى السلطة بكامل قوته .

ومن الأمور العادية أن يكون موقف الأحرار بزعامة محمد محمود باشا عدائياً تجاه تعيين على ماهر باشا .

وقد يقودهم ذلك بسهولة إلى التعاون مع الوفد .

ومالم يستعد محمود باشا حماسه ، فليس للأحرار زعيم مؤثر ، ولن يكون وزنهم عاملا خطيراً فى الصراع الحزبى .

وعلى أية حال ، يبدو مرجحاً أن رحيل محمود باشا ، الذى يتمتع بالاحترام العام ولا يثير ازدراءً عنيفاً لدى أية جهة ، سوف يعرقل مهمة الحكومة البرلمانية . ويقود بالتدريج إلى نظام أكثر دكتاتورية ، يلقى تأييداً أقل من المعتدلين ومعارضة أشد من الوفد .

وأشك فى أن يثير الوفد ، فى الظروف الراهنة ، أى عمل عنيف من جانب الشعب لإعادته إلى السلطة .

وبرغم ذلك ، فإننى أخشى من أن موقف الوفد الراهن المناهض لبريطانيا قد يكون له تأثير مقلق فى حالة نشوب الحرب ، وعلى كل الإجراءات الاستثنائية التى لابد أن تستتبعها الحرب .

ولا أميل إلى الجمود بهذا الشأن .

فإذا حدثت الحرب ، آمل أن يكون الأكثر احتمالا أن تتحول كل الأحزاب إلينا فى اندفاعها من أجل الحماية .

وأثارت إشاعة أن القوات التركية قد ترسل للدفاع عن مصر رد فعل عدائى فى الدائرتين السياسية والشعبية .

وبالطبع لا تشارك الأسرة المالكة - التركية - فى هذا العداء .

وطبقاً للمعلومات التى أدلى بها إلى الوزير التركى ، فإن الملك فاروق تداعبه فكرة المساعدة العسكرية التركية فى شكل ضباط بالجيش المصرى .

وسيكون صاحب الجلالة سائراً على نهج أبيه يحتقر رعاياه المصريين ، ويعتقد فى ضآلة قيمتهم العسكرية مالم يقدمهم الأجانب .

ومن هنا ، تنبع فكرة استخدام أتراك فى المناصب التنفيذية بالوحدات المصرية . وتدريب طلاب الكليات العسكرية المصرية فى تركيا .

ومن العدل أن نلاحظ أن عدم قدرتنا على قبول كل العدد المقترح من الضباط المصريين تدريباً عسكريا فى إنجلترا ، تؤيده اتفاقيتنا الحالية مع تركيا ، هو الذى أدى إلى هذه الفكرة فى التحول إلى تركيا .

وإيجازاً نقول ، إن مصر فى موقفها تجاه تركيا ، التى تتحالف مع بريطانيا العظمى تمزقها الرغبة فى الاستفادة من المساعدة العسكرية التركية ، والخوف من تجدد الاستعمار التركى . ومن الصواب أن أنصح حكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا بدورها ، أن تدرس كل آثار التحالف الأنجلو - تركى من هذه الزاوية .

فقد تجبرنا الضرورة على قبول المساعدة التركية بطرق تسمح فى النهاية بدخول تركيا من

جديد إلى الدول العربية وأجزاء من شمال أفريقيا ، لكن ليس واضحاً أن الحاجة أصبحت ملحة بعد هذه المخاطرة .

ومن خلال عديد من التقارير الأخيرة ، التى قد تكون مجرد أعواد قش فى مهب الريح ، يبرز الاعتقاد بأنه منذ وفاة أتاتورك ، تميل السياسة التركية مرة أخرى إلى التوسع الخارجى وترك السياسة الحكيمة للحاكم العظيم فى التخلى عن كل المزاعم فى الأراضى المفقودة .

* * *

وتبلغ الحيرة مداها بالسفير البريطانى فهو يعلم أن الحرب قادمة . . وأنه يجب أن يكون لمصر فيها دور . .

وفى ظل صراعات الأحزاب فيما بينها . .

وفى ظل صراع الملك ضد كل الأحزاب لينفرد بالسلطة . .

يتلقف السفير البريطانى دعوة جديدة بدأت تظهر وهى تأليف وزارة قومية تضم ، فيمن تضم ، الوفد طبعاً . وبذلك تطمئن بريطانيا إلى أن أقوى الأحزاب نفوذاً سيشارك فى الحكم . . ولا يشارك فى المعارضة ، أو طلب الاستقلال أو تجنيب مصر ويلات الحروب .

من السير مايلز لامبسون

إلى الفيكونت هاليفاكس

فى ٢٥ مارس ١٩٣٩

١ - جرت فى الصحافة والدوائر السياسية مناقشة واسعة حول إمكانية تشكيل حكومة قومية وإنهاء الخلافات السياسية لمواجهة الأزمة الدولية الراهنة .

طرح هذا الاقتراح أولا فى حديث أدلى به حسن صبرى باشا لصحيفة «الأهرام» .

أكد صبرى باشا أنه حين عاد من إنجلترا خلال أزمة سبتمبر الماضى كان يشعر بتفاؤل عام بالنسبة للمستقبل . ولكنه سرعان ما بدأ يشعر بأن تحته خطراً كبيراً يلوح فى الأفق .

وقال إنه شرع فى تكريس كل جهوده حتى لا تؤخذ مصر على غرة فى أى طارئ يحدث .

واختتم الباشا حديثه بأن المناخ الدولى ملبد بالغيوم وأنه متشائم .

واقترح أن يتوحد المصريون جميعاً ، وأن ينظروا بجدية فيما هم مقدمون عليه حتى تكون مصر مستعدة للحرب .

وقال إن على زعماء البلاد أن يتناسوا خلافاتهم ، وأن يدرسوا المشاريع التى يتعين على مصر أن تنهض بها . فليس بوسع الحكومة الحالية التعامل مع الموقف الراهن أو تحمل مسئوليات المستقبل العاجل .

٢ – لقيت هذه الدعوة استجابات متباينة فى صحف الأحزاب .

قالت « المصرى » لسان حال الوفد : « إن الفكرة فى حد ذاتها ليست سيئة ، ولكن التجربة أثبتت استحالة تحقيقها .

وقالت الصحيفة :

إن الوفد الذى يمثل غالبية الأمة المصرية لابد أن يعود أولا إلى الحكم ، وحينئذ يقرر إذا كان مستصوباً دعوة أحزاب الأغلبية للمشاركة فى حكم البلاد .

أما صحيفة الوفد الأخرى « كوكب الشرق » فقد ذهبت إلى مدى أبعد .

قالت : إنه بسبب السلوك غير الدستورى لأحزاب الأقلية فإن من المستحيل على الوفد التعاون معها . وإن العلاج الوحيد للحالة الراهنة هو أن يسمح للأمة أن تختار بحرية الرجال الذين توليهم ثقتها .

٣ – وبرغم أن الصحف الوفدية استجابت بهذه الطريقة السلبية ، فيسود الاعتقاد بأن وقع الاقتراح لم يكن سيئاً فى نفوس زعماء الوفد ، وقال حسن صبرى باشا إنه لم يول اهتماماً كبيراً للاستجابة السلبية لصحف الوفد ، وإنه يعتقد أن الوفد سيتعاون فى نهاية المطاف مع بقية العناصر السياسية فى البلاد .

٤ – أما البلاغ ، وهى صحيفة الحكومة الحالية . فأعربت فى مقال رئيسى عن مساندتها لاقتراح حسن صبرى باشا .

وأشارت إلى أن دولا أخرى مثل بريطانيا وفرنسا ضربت المثل بتناسى خلافاتها خلال المرحلة الدقيقة الراهنة ، وأن على مصر أن تحذو حذوها .

٥ – ولقيت دعوة الوحدة تأييداً من جانب إسماعيل صدقى باشا فى حديث مع « الأهرام » .

أشار صدقى باشا إلى الظروف الدولية البالغة التعقيد فى الوقت الحاضر .

ودعا جميع المصريين إلى الاستعداد للدفاع عن بلادهم .

وشدد صدقى على أن مصر ليست مستعدة لتحمل أعباء الدفاع التى لابد أن تقع على عاتق بريطانيا العظمى وفق المعاهدة المصرية – البريطانية .

واقترح إنشاء خط شبيه بخط ماجينو فى الصحراء الغربية .

وهذه الفكرة يرعاها – بالمناسبة الملك فاروق .

٦ – أما صحيفة « شئون المال والسياسة » الناطقة بالفرنسية فقالت إذا كان تشكيل حكومة تضم ممثلين لجميع الأحزاب السياسية أمراً غير عملى بشكل عام – فإن بالإمكان إعادة

تشكيل الجبهة المتحدة التى فاوضت على المعاهدة .

٧ - وليس من المحتمل أن يوافق الوفد على فكرة الجبهة المتحدة إلا إذا كانت ، كما كان الحال سنة ١٩٣٦ ، إرهاصاً واضحاً لمجيء الحكومة وفدية . أو على الأقل مشاركة وفدية ساحقة فى الحكومة .

وبرغم أن زعماء الوفد يؤكدون أنهم لن يشاركوا فى حكومة ائتلافية فإنهم قد يوافقون على الدخول فى هذا الائتلاف إذا كانت رياسة الوزراء وغالبية الوزارات فى أيد وفدية .

ولكن الاحتمال بعيد جدا فى أن يقبل الملك فاروق بحكومة وفدية ، أو بحكومة تسودها الصبغة الوفدية .

ومن هنا ينبغى أن ننظر إلى احتمالات الائتلاف على أنها بعيدة ، اللهم إلا إذا أدى نشوب الحرب إلى أن يدفع حتى المصريين للوقوف صفاً واحداً فى وجه خطر داهم ومشترك » .

* * *

ويسوء موقف وزارة محمد محمود باشا لأسباب كثيرة . .

يستقيل رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة بعد فضيحة مالية . . ورشوان محفوظ قريب وصديق لرئيس الوزراء .

ولا يستطيع محمد محمود تعيين وزير جديد للزراعة ، لأن ثلاثة من حزب الأحرار يتنافسون على المنصب .

وتتضاعف الخلافات داخل الحزب . .

وتبدأ قياداته تظهر - علناً - عدم الرضا عن رئيس الوزراء .

ويشجع على ماهر باشا - كما يقول السفير البريطانى - عدداً من حزبى الأحرار والسعديين على أن يكونوا مستقلين ، لأنه - أى على ماهر - يطمع فى أن يصبح رئيساً لوزارة تعتمد على - تأييد البرلمان من جانب من يسمون أنفسهم بالمستقلين .

ويدخل حسن صبرى وزير الحربية فى صراع مع الحكومة ومع الملك .

الملك اقترح تعيين صالح حرب بك - وكيل مصلحة السجون - مديراً عاماً لمصلحة الحدود .

ويعترض حسن صبرى على ذلك ، فيصدر قرار التعيين ، ويرفض مقابلة وزير الحربية شهراً كاملا .

ويرفض حسن صبرى تطبيق الكادر الجديد الذى يخفض المرتبات على الجيش ويستقيل حسن صبرى من منصبه ويعلن أسباب استقالته فى خطاب مفتوح .

وتتضاعف مشكلات الحكومة نتيجة للأزمة المالية وكادر الموظفين الجديد .

ويجد الوفد فى ذلك فرصته فيؤيد الموظفين المضربين بطريقة غير مباشرة .

ويفسر لامبسون موقف الوفد فيقول فى برقياته « الوفد يدعى أنه وحده الذى يستطيع تخفيض رواتب الموظفين دون أن يثير تذمراً » .

ويضرب طلبة الأزهر ، ودار العلوم ، والحقوق ، والزراعة ، والآداب ، والمدارس الفنية ، وكلها بسبب مطالبات الطلاب بفرص العمل بعد التخرج .

ويصف السفير موقف الحكومة قائلا :

« كانت معالجة الحكومة أحياناً لهذه المؤسسات التعليمية فجة ، لأن هناك أسباباً مشروعة للشكوى .

لكن هذه الإضرابات جاءت دليلا على انعدام النظام السائد الذى أدى إلى الاستغلال السياسى للطلاب .

ومن المفيد أن نلاحظ أن للاعتبارات السياسية دوراً ظاهرا وراء الإضرابات الحالية برغم أن الإضرابات استغلها السياسيون .

وفى خلفية حركة الإضراب هذه المشكلة الخطيرة المتعلقة ببطالة ذوى المعاطف السوداء ، من خريجى الكليات النظرية ، التى نجمت عن النمو غير المسئول واللاهث للتعليم العالى وغير الفنى فى بلد زراعى . . لا يقدم سوى فرص غير كافية للعمل لآلاف من الشباب الذين سحبوا بهذا الشكل من مهنة الزراعة .

ويكاد جميع الوزراء والسياسيين المصريين يجمعون فى أحاديثهم الخاصة على خطر استمرار هذه السياسة التعليمية ولكن ما من حكومة جرؤت على تعديلها .

بل إن الحكومة الحالية بدأت لتوها فى إنشاء فرع للجامعة المصرية بالإسكندرية .

والمرجو – كما قال مدير الجامعة – أن يصبح هذا الفرع فى الوقت الملائم جامعة ثانية .

وكلما أصبحت الخدمات الحكومية عاجزة بشكل متزايد عن استيعاب هذه الفئة المثقفة – نصف الناضجة – التى تتخرج بأعداد كبيرة من المدارس والكليات ، تصبح توقعات البطالة وفقر ذوى المعاطف السوداء أصحاب التعليم النظرى أمراً تزداد قسوته بالنسبة لضحايا هذه السياسة من التعساء .

ويمكن أن يكون الجيش المصرى الذى يزداد توسعه ، وفى فروعه الإدارية والعسكرية ، قادراً على استيعاب بعض هذه العناصر ويمكن أن يكون النمو فى الصناعة قادراً على استيعاب البعض الآخر .

ويبدو مستبعداً إمكان عمل شيء فعال فى المستقبل القريب لإيجاد عمل مناسب لألوف الشبان السيئى الحظ .

ويلوح الخطر الثورى من تحت سطح هذا الوضع .

برغم أن إضرابات الطلاب جاءت بسبب مشاكل العمل فإنه زاد من حدتها تحريض الوفد ومصر الفتاة .

وقد حدث ، فى مناسبة واحدة ، على الأقل أن تعاون هذان العدوان معاً لإثارة الطلاب بهدف إحراج الحكومة .

ظل الوفد محافظاً على تقدمه فى البلاد وإن توقفت أنشطة الوفد .

وقد يكون توقف الوفد ناتجاً عن توقع تطورات مواتية لا يكون من شأنها أن يرغب الوفد فى استهلاك موقفه من خلال عمل متسرع .

إن الوفد يدرك تماماً المصاعب المتزايدة فى وجه محمد محمود باشا ، بل إن محمود باشا والقصر شجعا آمال الوفد حين أخذاها على محمل التساهل والغزل .

ويأمل الوفد أن يسفر الأمر — فى حالة التغيير الوزارى المتوقع — عن تعزيز موقفه بأن يجتذب إلى صفوفه العناصر الساخطة ، وأن يحدث نشاز فى الجوقة التى تعزف ضد الوفد .

وعلى أية حال فالمستقبل غامض برغم أنه محمل بالتغيير .

وقد يكون الوفد مرتبطاً — شأنه فى ذلك شأن كثير من القوى الأخرى — بمراقبة الموقف ، ينتظر قبل أن يلزم نفسه بالسير فى هذا الاتجاه أو ذاك .

ومن هنا أتى هجومه على القصر ورئيس الوزراء وعلينا خالياً من العنف فى حين ظل السعديون وحدهم محل هجوم الوفد المرير .

بل إن الوفد كان فى بعض الأوقات ودياً ومعاوناً لنا بالتأكيد .

وعلى سبيل المثال هناك موقفه من مسألة المعاهدة التى أثارها صدقى باشا .

وليس من شك فى أن الوفد ، مثل معظم المصريين ، لا يزال يتعلق بالأسطورة التى تقول إننا نشكل الوزارات ونحلها .

وهو يتصور أن ليس من المستصوب إثارتنا أكثر من اللازم فى لحظة يلوح فيها تغيير الوزارة .

وقد يكون الفضل فى تلطيف غضب الوفد إزاءنا لعدد من الاتصالات الشخصية التى جرت أخيرا .

* * *

فالسفير البريطانى شديد الاهتمام بموقف الوفد .

ومع آخر أيام سنة ١٩٣٨ يقول لامبسون :

« السنة القادمة ستكون حاسمة فى تاريخ العالم تبدأ فى جو من الترقب القلق ، ومن الخلط بين الأهداف والأفكار .

فقد المصريون إيمانهم بالأحزاب السياسية ، بما فى ذلك الوفد نفسه .

ولكنهم لم يعثروا على بديل للوفد الذى لا يزال بالنسبة لهم ، رمزاً ودرعاً ، لتحررهم .

والجميع يتوقعون تغييراً فى الحكومة . بل النظام نفسه ، وإن كان الأمل يبدو ضئيلا فى التوصل إلى حكومة أفضل .

والكل تقريباً يكره حكم السراى ، ولكن الحماس للنظام البرلمانى اختفى وزال .

وتعرف الغالبية العظمى من ذوى الوعى السياسى أن التزامات الحرب المترتبة على المعاهدة لازمة للحفاظ على مصر ، ومع ذلك تحرص صفوف جميع المصريين تقريباً على البحث عن سبيل للخروج من تبعات الحرب المتوقعة .

وهناك إدراك للحقائق الصعبة للوضع المالى والاقتصادى .

ولا توجد مواجهة شاملة بسبب انعدام روح التضحية ، والتضامن الوطنى ، والاتجاهات العصرية للفئة المثقفة من المصريين .

إنها تجد نفسها فى صراع مع الإحياء المصطنع للرؤى الإسلامية الغامضة التى تنتمى إلى العصور الوسطى ، وتولدت عن طموح الملكية إلى دور الخلافة . وتوق مصر الذى لا يهدأ لأن تلعب دوراً مسيطراً فى العالم العربى .

أما الشعور تجاه إنجلترا فيظل ودياً بين غالبية المصريين .

ولكن الآثار المترتبة على سياستنا فى فلسطين ، والاعتقاد السائد بضعفنا العسكرى فى البحر المتوسط ، والتبعات المالية المترتبة على المعاهدة والتهديد الإيطالى ، وأخيراً الدعاية الإيطالية - الألمانية ، كل ذلك يؤدى بكثير من المصريين إلى أن يتساءلوا وهم - فى حيرة من أمرهم - عما إذا كانت الرابطة مع بريطانيا لها ميزتها بالنسبة لمصر كما بدت للوهلة الأولى » .

* * *

وتصبح صحة محمد محمود باشا هى الموضوع الأساسى - أيضاً - فى برقيات السفير البريطانى . .

كتب إلى لندن يقول :

« بدأت صحة رئيس الوزراء تتحسن بشكل ملحوظ مع الجو الحار .

ولم أعرفه فى حال أفضل ولا بال أخلى من الفترة التى أكتب فيها هذه السطور ، وهناك أمل كبير فى أن هذا التحسن سيستمر ، فلا شك فى حسن نية محمد محمود باشا تجاهنا .

وأراه . . شخصاً جديراً بالإعجاب فى معاملاته .

ولا أريد شخصاً متعاوناً أفضل منه ، ولا أشد ولاءً لنا .

وآمل كثيراً أن يظل فى منصبه لبعض الوقت » .

ويؤيد هذا الرأى الدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف فى وزارة محمد محمود . قال فى مذكراته :

« إن محمد محمود كان يتمتع بتقدير الإنجليز واحترامهم ، فى الوقت الذى ساءت فيه العلاقات بين الملك والسفير البريطانى .

* * *

ولم تنجح فكرة الوزارة الائتلافية . .

وأخذ زعماء مصر يتنافسون على من يخلف محمد محمود فى رئاسة الوزارة . .

والرجل لا يزال فى منصبه .

وكانت هناك أسباب كثيرة لذلك . .

أولها أن محمد محمود بقى رئيساً للوزارة فترة تطول عن المتوسط المعتاد لرؤساء الوزارات فى مصر .

والثانى أن على ماهر كان يطمع فى رئاسة الوزارة وقد وضع العراقيل فى طريق تشكيل الوزارة .

قال الدكتور محمد حسين هيكل باشا إن الملك فاروق طلب إلى محمد محمود أن يقدم له كشفاً بأسماء الوزراء الذين اختارهم للتعاون معه بعد الانتخابات ، فقدم كشفاً استبقاه الملك ، ثم طلب كشفاً آخر ، وكشفاً ثالثاً حتى بلغ عدد الكشوف التى قدمها ١١ كشفاً ، وأخيراً أقر الملك تأليف الوزارة !

وكان فاروق يشعر أن محمد محمود ينظر إليه لا على أنه الملك بل نظرة الأب لابنه الشاب ، ولم يرض فاروق عن هذه النظرة ، لأنه صاحب العرش وأكبر رجل فى الدولة ، برغم سنه .

وساءت صحة محمد محمود لدرجة أنه غالباً ما كان يعتكف فى منزله . . وقدم استقالته إلى فاروق يوم ٦ يونية ١٩٣٩ ، ولكن الملك رفض قبول الاستقالة وأقنع محمد محمود بضرورة الاستمرار فى منصبه .

وفى تقرير من بيرت فيش القائم بأعمال المفوضية الأمريكية فى مصر . .

قال فيش :

« لم تتحسن صحة محمد باشا محمود خلال الأسابيع الأخيرة ، وكان يشكو من عدد من الأمراض آخرها الذبحة الصدرية .

وأميل إلى الاعتقاد بأن رئيس الوزراء ظل لبعض الوقت يرغب صادقاً فى الاستقالة ، لكن بعض أقاربه وأصدقائه السياسيين المقربين فى الوزارة والمناصب الحكومية كانوا يحثونه باستمرار على البقاء فى منصبه .

وكانت رغبتهم تتلخص إلى حد كبير فى حماية مناصبهم .

فمحمد حسين هيكل باشا وزير المعارف كان صديقاً سياسيًّا صميماً .

وأحمد محمد خشبة باشا وزير الحقانية ، هو نسيبه .

وكان كلا هذين الرجلين قلقاً بشكل خاص على بقاء محمد محمود باشا فى منصبه ، عالمين بأن أى تعديل فى الوزارة أو فى أية وزارة جديدة لن يتضمن أيًّا منهما » .

* * *

ولا يستجيب الوفد لفكرة الحكومة الائتلافية ويعود لسياسته التقليدية وهى الهجوم على الإنجليز . .

وتبدأ إيطاليا فى محاولة جذب مصر . . وتقوية الدعوة للحياد . .

ويكتب المفوض التجارى الأسترالى إلى حكومته :

من مكتب المفوض التجارى الأسترالى فى مصر .

إلى الكولونيل هودجسون .

إدارة الشئون الخارجية . . كانبيرا .

بتاريخ ١٧ مايو ١٩٣٩ .

عزيزى كولونيل هودجسون .

كانت الأمور هادئة سياسياً بين المصريين ، فيما عدا الهجمات التى لا طائل من ورائها ، والتى قام بها النحاس باشا والوفد على الحكومة وعلى البريطانيين .

ويمكن القول إن الأمور لم تكن أكثر انسجاماً بيننا وبين المصريين مما هى الآن .

وخلال الأسبوع الماضى زار مصر الجنرال بالبو حاكم ليبيا .

ولم تلق زيارته قبولا حسناً ، ورأى الكثيرون أن توقيتها – بشكل خاص – لم يكن مناسباً .

وقد تم الترحيب ببالبو .وأقيمت له الاحتفالات ومآدب الغداء واستقبله الملك . . لكنها مصر المضيافة دون تمييز ، والتى تظهر ترحيبها بالضيوف .

وأعطى الحاكم - دون ترو - حديثاً للأهرام ، وألقى خطاباً أمام الجالية الإيطالية .

وأقل مايقال عن إشارته إلى ليبيا أنها كانت بعيدة عن التوفيق ، فليس هناك طفل مهما بلغت حداثة سنه فى مصر لم يصل إلى علمه « السلام الدامى » الذى فرض فى ليبيا فى العشرينيات .

ويبدو أن الجنرال بالبو برغم جميع احتجاجاته فإنه كانت تقلقه أشياء لم تغب عنه ، فالمصريون ليسوا بلهاء .

إنهم يفهمون الكلمات والأفعال ، وهم يتذكرون ليبيا ، ويتذكرون الحبشة ، ويراقبون ألبانيا . وقد استمعوا إلى الجنرال بالبو ، وليس بمقدوره أن يشكو من النتائج التى استخلصوها » !

ولا يوجد ما يعبر عن تدهور العلاقة بين الملك والسفير فى أواخر أيام وزارة محمد محمود أكثر من هذه القصة .

أقام الدكتور على إبراهيم مأدبة عشاء تكريماً للأطباء الإنجليز القادمين من لندن دعى إليها السفير البريطانى .

وبعد العشاء وقف السفير يتحدث مع الدكتور نجيب محفوظ فأشار الطبيب المصرى إلى الملك وعلمه ! فرد السير مايلز قائلا فى حضور وزير المعارف المصرى :

- ولكن فاروق سطحى للغاية . . !

وينتهز فاروق سفر لامبسون إلى لندن لقضاء إجازته السنوية فيبعث بكبير الأمناء سعيد باشا ذو الفقار إلى فندق وندسور بالإسكندرية ليلتقى بمحمد محمود باشا ويقول له :

- الملك فاروق يريدك أن تستقيل .

ويستقيل محمد محمود بسبب سوء حالته الصحية . . !

وسنجد بعد ذلك . . أن أهم التعديلات الوزارية تتم فى أثناء غياب السفير البريطانى خارج القاهرة حيناً . . وخارج مصر كلها حيناً آخر .

* * *

هل اختفى محمد محمود من مسرح السياسة بعد استقالته التى تشبه الإقالة ؟ إن محمد محمود اختفى من مسرح الوزارة المصرية فقط . .

أما صلته بالسفير البريطانى فبقيت كما هى . .

إن الرجل يتمسك حتى آخر لحظة من حياته بالتعاون مع السفير البريطانى . . وعندما تقترب أيامه الأخيرة لا يجد سوى السفير البريطانى السير مايلز لامبسون ليعهد إليه بوصيته كما تقول هذه البرقية :

برقية رقم ١٥٧

بتاريخ ٢٦ ديسمبر ١٩٤٠

من السيد مايلز لامبسون

إلى وزارة الخارجية .

سرى :

١ – ظل محمد محمود باشا يعانى مرضاً خطيراً خلال الفترة الأخيرة . . ولأول مرة منذ عام تقريباً رأيته هذا المساء بناء على دعوته لى .

٢ – بدا لى كرجل يموت ولكن عقله وحديثه بقيا واضحين . .

٣ – ظهر لى منذ اللحظة الأولى أن لديه شيئاً خاصاً يريد أن يقوله لى .

وبعد حديث قصير أشار فيه إلى السياسة الداخلية ومحاولته أن يجعل السعديين يؤيدون حسين سرى – وهى محاولة فشلت بعد نجاح قصير – قال محمد محمود إنه على ثقة من أننا نحققنا الآن بألا أمل لمصر ولا لعلاقاتنا مع مصر ما بقى الملك جالساً على العرش .

إن جلالته فاسد إلى أعماقه ، ونخطئ خطأ كبيراً إذا آمنا بغير ذلك . ويبذل حسين سرى جهده لعلاج هذا الفساد الذى صنعه على ماهر ، ولكن لا أمل فى إصلاح الملك فاروق .

لقد أصبح معروفاً الآن أن إيطاليا هزمت ، ولكن الملك فاروق يعتقد أن الألمان سيهزموننا – أى الإنجليز – وبالإضافة إلى ذلك سيبقى الملك فاروق خطراً علينا وعلى بلاده . إننا فقدنا فرصة التخلص منه فى الأزمة السابقة . وإذا كنا قد تراجعنا باعتبار أننا سنجد رد فعل معادياً لإبعاده فإننا مخطئون . إن البلاد كانت ستتنفس الصعداء فى راحة وهى مستعدة أن تفعل ذلك إذا أبعدناه غداً .

إن محمد محمود يأمل أن تساعدنا الحرب على ذلك – أى على التخلص من فاروق – ويجب ألا نتردد فى ذلك مرة أخرى .

ولا يجب أن يصيبنا القلق بحثاً عمن يخلف الملك فاروق ، فإن الأمير محمد على موجود . وسيكون من الأفضل لمصر بعد وفاة الأمير محمد على أن تذهب الأسرة المالكة كلها كمجموعة عفنة فاسدة .

٤ – لأنى أعرف محمد محمود جيداً فقد أفضيت إليه بأن الملك (فاروق) قد أنقذ فى أزمة الصيف الماضى بتعيين حسن صبرى باشا رئيسا للوزارة . وقد نجح صبرى باشا فى أن يجعل الأمور تنطلق من بداية أفضل .

والآن – ولدينا حسين سرى رئيساً للوزارة – فإنى أعرف أنه يأمل الاستمرار فى العمل على نفس أسلوب الحكومة الماضية . ولكنى لم أستطع إخفاء سوء ظنى الذى تكوّن على مر السنين ، وهو أنه مادام الملك فاروق يجلس على العرش فإنه لن يكون عاملا فى تحسين العلاقات .

وفى نفس الوقت يجب أن نكون واقعيين . إننا لا نريد أن نضيف إلى مشاكلنا الحالية أزمة خطيرة فى مصر .

إن سياستنا فى الوقت الحاضر تأييد الحكومة الحالية ، وبذل كل جهد ممكن لمساعدة رئيس الوزراء على إصلاح شخصية الملك . ولكن يجب أن أعترف أنى شخصيا غير واثق من النجاح . وقد عبرت لكم عن هذا الرأى – يا سيدى – عند زيارتكم الأخيرة لمصر .

٥ – رأيت أن أسجل هذا الحديث تفصيلياً – لا لحاجة إلى التصرف العاجل ، ولكن لأنى أحسست أن محمد محمود كان حريصاً على أن يعلن آراءه وهو بعد فى حالة يستطيع خلالها أن يعبر عن هذه الآراء بوضوح ، ولأنه أحد المصريين القلائل الذى أثق فى حكمه الصائب وتقديره الواقعى لمصالح بلاده الحقيقية ومصالحنا .

ولقد شعرت شخصياً ومنذ فترة طويلة أن علاقاتنا مع مصر لن تستقر مادام فاروق على العرش .

ومهما يكن الأمر فإنى لا أقترح تحولا عن خطنا السياسى الحالى ، ولكن إذا استثارنا فى المرة القادمة فأعتقد أنه يجب أن نتصرف فى حزم .

* * *

وحاول محمد صبيح أن يدافع عن محمد محمود باشا فكتب يقول : إن محمد محمود بعد أن وقع المعاهدة . . دخل حجرة وحده ليبكى .

ولكن عندما مات محمد محمود بعث لامبسون إلى حكومته يطلب من ملك بريطانيا أن يبعث ببرقية عزاء إلى أرملة محمد محمود ، لأن دوره فى توقيع المعاهدة لا ينسى ! ولتعاونه الطويل معنا . . أى مع إنجلترا على حد تعبير السفير ! ! !

* * *

يعين فاروق رئيس ديوانه على ماهر رئيساً لوزراء مصر يوم ١٨ أغسطس ١٩٣٩ قبل إعلان الحرب العالمية الثانية بأسبوعين .

ويكون الأمر مفاجأة للسفير البريطانى الذى يعود إلى القاهرة بسرعة فى أول سبتمبر . . قبل ٤٨ ساعة من إعلان بريطانيا الحرب .

ويسرع السفير إلى الإسكندرية يوم وصوله ليقابل (فاروق) الذى يقول له وكأنه يعتذر عن التغيير الوزارى :

- إنى مستعد للمساعدة . . إن محمد محمود باشا كان مريضا حقيقة . . ولم يكن هناك بديل لعلى ماهر . . وستجد أن التعامل معه سهل فهو صريح . . وواضح .

ويضيف فاروق :

- لقد طلبت من القائم بالأعمال البريطانى فى أثناء غيابك إرسال مزيد من القوات البريطانية إلى مصر .

* * *

ويقبل الأمير محمد على ولى العهد - على دار السفارة . ويبقى دهرا على حد تعبير السفير . . وكل حديثه يدور حول نقطة واحدة وهى أهمية إرسال مزيد من القوات البريطانية إلى مصر . . فى الحرب العالمية الأولى كان فى مصر ١٠٠ ألف جندى بريطانى .

وهكذا نجد أن الملك وولى عهده يتنافسان على طلب استدعاء قوات بريطانية إلى مصر !

ويقدم السفير - يوم عودته - رسالة تأييد ودية من حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا . . إلى على ماهر باشا رئيس وزراء مصر .

* * *

وتعلن بريطانيا الحرب ضد ألمانيا بعد يومين . . فى ٣ سبتمبر ١٩٣٩ .

وتبدأ المشكلة الكبرى بين على ماهر والسفير البريطانى .

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HIS BRITANNIC MAJESTY'S GOVERNMENT

EGYPT AND SUDAN. January 30, 1939.

CONFIDENTIAL. SECTION 1.

[J 377/1/16] Copy No. 3

Sir M. Lampson to Viscount Halifax.—(Received January 30.)

(No. 41.)

My Lord, *Cairo, January 16, 1939.*

WITH reference to my despatch No. 1197 of the 7th November last, I have the honour to submit a review of the political situation in Egypt during the last two months.

2. During this period the issue of Egypt's treaty obligations in peace and war acquired considerable prominence. It has long been evident that Egyptians, politicians or not, were beginning more and more to feel that the millions required for building barracks in the Canal Zone were too heavy a price to pay for the nationalist satisfaction of no longer seeing British soldiers in the streets of Cairo and Alexandria, where, incidentally, their presence was secretly agreeable to many categories of the population. The issue was, however, presented in misleading terms, namely, that after twenty years the British troops would automatically go from Egypt, that the barracks on the Canal would then be fairly useless, and that the large sums wasted on them could be more profitably used to expedite the formation of an Egyptian army strong enough to take over the entire defence of Egypt sooner than would be possible without this money.

3. Concurrently the evil seed sown during the September crisis of the idea of Egyptian neutrality in the event of war began to bear poisonous flowers. Statements began to appear in the press to the effect that the Prime Minister would take advantage of his rumoured visit to London for the Palestinian Conference to negotiate with His Majesty's Government a modification of article 7 of the treaty, and, as the situation in Europe grew more ominous in reaction to Germany's recent anti-Jewish measures, the feeling of apprehension that Egypt might be dragged into a war which did not concern her became more widespread.

4. On the 20th December Sidky Pasha in the Chamber took the bull by the horns and came out in favour of a limitation of Egypt's obligations to go to war and in favour of the abandonment of the Canal Barracks scheme. British troops, he suggested, should be merely withdrawn from the Kasr-el-Nil Barracks and the Citadel to the suburb of Abbassia, where most of the Cairo garrison is already stationed.

5. The Prime Minister's attitude in reply to Sidky Pasha's speech was correct in that he maintained the sanctity of treaty obligations, but he used language which could only be taken to mean that he did not preclude a negotiated modification of these obligations. Subsequently, I mentioned to the Prime Minister the press reports to the effect that on the occasion of his visit to London he contemplated suggesting a modification of article 7 of the treaty. I added that I did not attach any importance to these rumours, and that obviously His Majesty's Government would not agree to any modification of Egypt's treaty obligations. Mahmoud Pasha took the suggestion rather ill, and, while denying the accuracy of these press reports, maintained that he had not even seen them.

6. It was fortunate for us that an unpopular politician like Sidky Pasha should have brought these issues into the open, as his partisanship was enough to present them in an unfavourable light to most Egyptians. The reaction of the Wafd was most satisfactory. The Wafdist press refuted Sidky Pasha's arguments and maintained that Egypt must stand by Great Britain in accordance with Egyptian interests and treaty obligations. Even the recently amalgamated Ittehadist-Shaabist party, which includes Sidky Pasha's old party, declared itself, by the mouth of Abdel Rahman-al-Biali Bey, an ex-Shaabist and secretary-general of the amalgamated party, emphatically against Sidky Pasha's suggestions and in favour of the maintenance of Egypt's treaty obligations to Great Britain. Finally, Dr. Ahmed Maher came out in the Chamber with a

Department of External Affairs (11); Correspondence File Alphabetical Series "Egypt. Administration & Government." 1935-1939 Australian Archives CRS A981 item EGYPT 4 Pt 1.

وثائق الأسترالية في معظم الأحيان هي نفسها الوثائق البريطانية لولا أن هذه محفوظة في كانبرا ... والأخرى في عاصمة أستراليا وهذه الوثيقة تصور فرع السفير البريطاني من انتشار نكرة الجهاد في مصر في يناير ١٩٣٩